عبدالمنعم علي عيسى

خلفيات «الفيتو» الروسي

من شأن التصويت الذي يجري تحت قبة مجلس الأمن الدولي تجاه أي صراع دائر أو تجاه أي تفصيل فيه أن يرسم طبيعة الانقسامات الحاصلة تجاه هذه الأخيرة كلها، وكذا يأتي ليكشف عن المثل الذي يتمتع به كلا «المعسكرين» اللذين سيرتسمان بفعل التصويت آنف الذكر، ولربما يجيء أيضاً ليقدم تصوراً عن حدة الاستقطاب التي تشي بالكثير مما يدور حول ذلك الصراع بما فيها مرامي الأطراف المشاركة فيه، حتى ليصح اعتباره على أنه يمثل أرضية لفهم السياسات التي تنتهجها هذه الأخيرة حياله، وتلك التي يمكن أن تنتهجها في مراحل لاحقة انطلاقاً من كون الفعل، أي التصويت، يقدم دليلاً لا لبس فيه عما يدور في ذهنية صانع القرار الفاعل خصوصاً إذا ما جرى ربط ذلك كله بمحطات سابقة وراهنة جنباً إلى جنب مع طبيعة العلاقة التاريخية التي تربط ما بين «الصوتين» وبين مركز الصراع.

بدأت مسألة اهتمام الأمم المتحدة بإدخال «الساعدات الإنسانية» إلى سوريا مع القرار ٢١٥٦ الذي صدر في العام ٢٠١٤، آنذاك كانت إدلب، وجزء كبير من أرياف حلب وحماة، قد خرج عن سيطرة الحكومة السورية وانقطعت بذلك الشرايين التي تصلها بالقلب السوري، الأمر الذي فرض على كل الأطراف الداخلة، ومنها روسيا، في الصراع القبول بذلك القرار الذي نص على دخول المساعدات إلى الأراضي السورية من دون الحصول على موافقة الحكومة السورية عبر أربعة معابر أحدها مع العراق والآخر مع الأردن، فيما الباقيان مع تركيا، ثم فرض أيضاً قبول التمديد له الذي كان يجري كل ستة أشهر، لكن تمديد تموز لعام ٢٠٢٠ ألغى ثلاثة منها، وأبقى على معبر «باب الهوى» مع تركيا في حالة النشاط، والجدير ذكره أن كل «التمديدات» التي كانت تجري شهري كانون ثاني وتموز من كل عام كانت تشهد سجالات واسعة داخل «قبة» مجلس الأمن وفي أروقته وتلك حالة كانت تبدو طبيعية قياساً لاختلاف الرؤى والمشاريع في الوقت الذي راحت فيه هذه الأخيرة تتلون وتتصاعد على خلفية التوتر الذي تشهده العديد من بؤر العالم الساخنة حتى إذا كان يوم الـ ٢٤ من شباط من العام المنصرم، بدا أكيداً أن الكثير من السياسات السابقة سوف تجد منعطفات لها، بل أن هذه الأخيرة سوف تزداد حدتها التي ستستمدها على وقع السخونة الحاصلة في الساحة الأوكرانية التي باتت تمثل مصدر تهديد للعالم على وقع مشروعين أحدهما يرمي إلى دحر نظام الهيمنة الأحادية، فيما الثاني يجهد بكل ما يملك للحفاظ على هذه الأخيرة، ولربما تبدى ذلك، أكثر ما تبدى، في المخرجات التي أتت إليها قمة «فيلنيوس» التي عقدها «حلف شمال الأطلسي» قبل أيام.

كان القرار ٢٦٧٢ الصادر عن مجلس الأمن يوم الـ ١٠ من كانون ثاني الماضي قد حمل التمديد لآلية إدخال «المساعدات الإنسانية» إلى سوريا لستة أشهر تنتهي يوم ١٠ تموز الجاري، وفي مداولاته التي سبقت صدوره كانت موسكو قد اشترطت ربطه بمشاريع «التعافي المبكر» خصوصاً منها تلك التي ترتبط بمسائل الطاقة ومياه الشرب، وما جرى هو أن الغرب جهد في حينها لتعويم «الحالة الإنسانية» التي قال: إنها يجب أن «تطغى على أي اعتبارات أخرى» وفقا للتوصيف الذي استخدمته السفيرة الأميركية الدائمة لدى الأمم المتحدة ليندا توماس غرينفلد، ومن حيث النتيجة صوتت موسكو لمصلحة التمديد إلا أنه كان من الواضح أن «الكرة» سوف تتناهى عندما تحين لحظة التمديد قياساً لحال الاستعصاء السياسي الناتج عن عدم قدرة الأطراف على التوافق ثم عدم قدرة تلك الأطراف فرض رؤيتها على بعضها بعضاً.

على مدى خمسة أيام شهد مجلس الأمن توترا وتبادلا للاتهامات ما بين روسيا التي استخدمت حق النقض «الفيتو» ضد مشروع قرار تقدمت به كل من سويسرا والبرازيل، المكلفتان بإدارة «الملف الإنساني» في سورية وهو يقضي بالتمديد للقرار ٢٦٧٢ لستة كاملة قبيل أن تقدما مشروعاً معدلاً قضى بالتمديد لـ٥ أشهر لقي هو الآخر مصير سلفه على الرغم من الوساطة الإماراتية لتقريب وجهات النظر، وبين الغرب الذي رفض مشروعاً تقدمت به روسيا كان في مضمونه يجهد نحو تغيير الآليات السابقة في هذا الملف تحقيقاً للمرامي التي سعت موسكو إليها شهر كانون الثاني المنصرم ولم يتسنَ تحقيقها على وقع التصعيد الحاصل ما بين المشروعين الروسي والغربي في سورية والذي يمثل، كما يبدو، «حجر زاوية» في الصراع الدائر راهنا حول إرساء ملامح نظام دولي جديد طالما أن القديم يحتضر وإن لم يكن قد دخل مرحلة لفظ أنفاسه بعد، فيما الخشية من أن تطول المدة قبيل أن يفعل، إذ طالما كان من شأن الفعل، أي طول مرحلة لفظ الأنفاس، أن يرمي بحمولاته الثقيلة على كل البؤر الساخنة التي لن تحل مشاكلها إلا بعد الوصول إلى تسويات كبرى.

إضافة لما سبق الراجح أن موسكو ذهبت نحو التمترس وراء مواقفها في مجلس الأمن استجابة لتفضيل سوري يرى أن الذهاب في التمديد للآلية التي وافقت عليها القيادة السورية في الـ ١٣ من آذار المنصرم، على خلفية زلزال الـ ٦ من شباط، والتي قضت بالسماح بمرور المساعدات عبر المعابر الثلاثة، باب الهوى والراعي وباب السلامة، لمدة ثلاثة أشهر جرى تمديدها لثلاثة أشهر أخرى في الـ ١٣ من حزيران، يمثل خياراً أفضل ريثما يتم الخروج باتفاق جديد إذا ما سنحت ظروف أخرى، في وقت لاحق.

يعانين صعوبات بسبب انعدام الثقة وغياب الاستقرار

محاميات في مناطق سيطرة «النصرة» يتصدرن قائمة الفئات الأقل حظاً في العمل

تواجه النساء المحاميات في منطقة إدلب التي يسيطر على مساحات واسعة منها تنظيم جبهة «النصرة» الإرهابي صعوبات كبيرة في مزاولة مهنتهن بسبب عدم ثقة المجتمع بهن وغياب الاستقرار.

وقالت مصادر إعلامية معارضة إن النساء الحاصلات على شهادات جامعية في اختصاص «الحقوق»، والمتدربات على مهنة «المحاماة» في منطقة إدلب الخاضعة لسيطرة ما تسمى «حكومة الإنقاذ»، الواجهة المدنية لـ«النصرة» يواجهن مشقة كبيرة في مزاولة عملهن بسبب الصعوبات الاجتماعية والأمنية، إذ يتصدرن قائمة الفئات الأقل حظاً في العمل من باقي أصحاب الكفاءات الأخرى.

وأكدت العديد من المحاميات أن نسبة كبيرة منهن بتن اليوم يسبحن في فلك البطالة، بسبب عدم ثقة المجتمع بعملهن وعجزهن عن استرداد حقوقهن ما يجعلهن يتوجهن إلى امتهان فرص أخرى كـ«عاملات» في إحدى المنظمات الإنسانية أو معلمات في إحدى المدارس الابتدائية في أحسن الأحوال.

المحامية سعاد شريف (اسم مستعار) تعاني عدم تسلّمها قضايا من الموكلين حتى إن كانت قضية تتعلق بالأحوال الشخصية كالزواج والطلاق أو بأبسط المعاملات كتثبيت ملكية بسبب غياب الثقة الثامة لدى المجتمع في إدلب بل في شمالي سورية بالنساء المحاميات.

وأوضحت أن السكان في منطقة إدلب مقتنعون تماماً أن مهنة المحاماة خُصصت للذكور فقط وأن المرأة في طبعها ضعيفة ولا تستطيع استرداد أي حق في أي معاملة قد توكل بها.

من جانبها، أكدت المحامية غالية الأحمد أن أبرز الصعوبات التي تعوق تنمية المحاميات هي أجور المواصلات والتنقل الدائم بين الدوائر والمحاكم وغياب الاستقرار الأمني في المنطقة.

وأشارت إلى أن مهنة المحاماة تحتاج إلى شخصية قوية وجريئة مؤكدة أن سر نجاح المحامية هي أن تكون قوية وجريئة.

وأوضحت أن معظم المحاميات يشعرن بالخجل الشديد أثناء وجودهن داخل المحكمة التي يغيب عنها العنصر النسائي ما يجعل العديد منهن يشعرن بحرج شديد ويدفعهن إلى هجرة المهنة والتوجه إلى العمل في منظمات إنسانية يعمل إداري وراتب ثابت لافتةً إلى أن هذا الحرج يتركز في معظمه على المحاميات الجديدات.

وألقت المحامية سعاد اللوم على منظمات المجتمع المدني وما تسمى «نقابة المحامين» في إدلب، بسبب تغييبها الكامل عن نشر الوعي الكافي للسكان وعدم تشجيعهم على إقامة ورشات وتدريبات من شأنها أن تؤكد حضور المرأة قانونياً وإدارياً وتحديداً في المحاكم وقدرتها على استرداد المظالم.

ورأت أن الحل الوحيد لتعزيز وتطوير هذه المهنة بشكل فعلي لدى السيدات هو إلزام المحامين بتوكيل المتدربات لديهم في قضايا عدة عبر توجيه الموكلين لهن مباشرة والإشادة بعملهن.

وما ذكرته سعاد يخالف ما أوضحته غالية التي أكدت أن معظم القضايا التي تعمل عليها تتعلق بالرجال مشيرةً إلى أن شخصيتها القوية وحضورها وإثبات ذاتها داخل المحاكم وإصرارها على امتهان المحاماة بحرفية هو سر نجاح عملها.

وقالت محامية رفضت الكشف عن اسمها إن سبب تعثرها في مزاولة مهنة المحاماة في الشمال السوري هو اقتصار عملها أثناء مزاولتها للمهنة على قضايا الأحوال الشخصية زواج وطلاق ومعاملات مالية بسيطة والذي اعتبرته لا يرقى لأن يكون مصدراً للعيش.

وأضافت: إنها تعمل منذ سنتين موظفةً في إحدى المنظمات الإنسانية في التوعية القانونية وأن عملها يقتصر على تنظيم ندوات قانونية للسكان مع فريق ميداني من مهامه نشر مفاهيم الأحوال الشخصية، وفضلت المحامية عملها اليوم في هذه المنظمة على مهنة المحاماة بالكامل لما يتعلق بها من مشقة للسيدات وقلة القضايا وأجورها مقارنة براتبها الثابت مع المنظمات لافتةً إلى أن راتبها الشهري هو ٥٥٠ دولاراً أميركياً.

وكالات

واصلت تسخين الوضع في المنطقة.. وتحالفها استعرض قوته بتسيير دورية في الشجيل!

واشنطن ترسل ٢٥٠٠ جندي إلى قواعدها غير الشرعية في سورية والعراق

الجيش الأميركي أرسل ٢٥٠٠ جندي من الفرقة «الجبلية العاشرة» إلى سورية والعراق (عن الانترنت)

في ظل التصعيد الأخير بين القوات الصديقة والحليفة للجيش العربي السوري وبين قواتها المحتلة، واصلت واشنطن تسخين الوضع في المناطق التي تحتلها قواتها في شمال شرق سورية عبر إرسالها ٢٥٠٠ جندي إلى قواعدها غير الشرعية هناك.

وأكدت شبكة «٧ نيوز» الأميركية، أمس أن الجيش الأميركي أرسل ٢٥٠٠ جندي من الفرقة «الجبلية العاشرة» إلى سورية والعراق، وهم الآن في طريقهم إلى القواعد الأميركية هناك، وذلك حسب ما ذكرت مواقع إلكترونية معارضة أمس.

وأضافت الشبكة نقلاً عن قائد الوحدة (الفرقة) مات برامان: إن هؤلاء الجنود سيكونون جزءاً مما تسمى عملية «العزم الصلب» التابعة لما يسمى «التحالف الدولي» الذي تقوده بلاده في المنطقة بذريعة محاربة تنظيم داعش الإرهابي.

وأشار مات إلى أن القوات الجديدة ستوزع على القواعد الأميركية (غير الشرعية) في شمال شرق سورية وقاعدتي «التنف» على المثلث الحدودي السوري- الأردني- العراقي جنوب شرق سورية و«عين الأسد» العراقية، وذلك على خلفية التوترات الأخيرة.

وأول أمس، واصل الاحتلال الأميركي استدامه التعزيزات العسكرية إلى ريف محافظة دير الزور الشمالي بعدما أبلغ ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية- قسد» والميليشيات المسلحة الموالية للأخيرة بالتأهب لأي هجوم على المنطقة وطلب من الميليشيات الموالية له في محيط قاعدة «التنف» غير الشرعية، والإنسحاب الماضي ومع تواصل التحشيدات على خطوط التماس في ريف دير الزور الشرقي من جهة قبل الجيش وحلفائه من جهة والاحتلال الأميركي وميليشيات «قسد» من جهة ثانية، رجح مصدر عشائري رفيع المستوى في دير الزور في تصريح لـ«الوطن»، أن يكون هدف الاحتلال و«قسد» من وراء ذلك إعادة «فرض سيطرتهم ونفوذهم هناك لأنه لم يبقَ سوى سطح في المنطقة التي يسيطرون عليها وتشهد فوضى عارمة بسبب خلافات بينهم وبين ما يسمى «مجلس دير الزور العسكري» التابع للميليشيات.

وفي ظل تلك الأحداث، استعرضت أمس قوات «التحالف الدولي» قوتها، من خلال تسيير دورية عسكرية مؤلفة من دبابات برادلي وعربات وجنود قادمة من حقل العمر النفطي شرق دير الزور، حسب مصادر إعلامية معارضة التي ذكرت أن الدورية تجولت في مدينة الشحيل بريف دير الزور، بالتزامن مع تحليق للطيران المروحي التابع لقوات «التحالف» في أجواء المنطقة.

وكالات

فصائل أنقرة واصلت اختطاف المدنيين للإفراج عنهم مقابل الفدى المالية

تقارير معارضة: «سرايا درع الثورة» مجرد ستار لـ«النصرة» لتصفية المعارضين له

دورية مشتركة بين الاستخبارات التركية وما تسمى «الشرطة العسكرية» تقوم باعتقال مواطنين في ريف عفرين (عن الانترنت)

شككت تقارير إعلامية معارضة أمس، في وجود مجموعة تحمل اسم «سرايا درع الثورة» منافضة أو معارضة لتنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي، مرجحة بأنها قد تكون مجرد «ستار» للأخير لتصفية الأشخاص المعارضين له أو مشتقين عنه والذين يشكلون خطراً محتملاً على استقرار الأوضاع الحالية في المناطق التي يسيطر عليها في شمال غرب سورية.

جاء ذلك، في حين شهدت مدينة إدلب، حوادث سرقة طالت العديد من السيارات منها تابعة لمنظمات محلية، وسط اتهامات لمسلحي التنظيم بالتورط فيها، على حين اعتقلت الميليشيات المسلحة الموالية للاحتلال التركي سيدة بريف حلب أثناء محاولتها العبور للحدود السورية- التركية، عبر طرق تهريب، واحتجزتها مقابل دفع ١٠٠٠ دولار أميركي للسماح لها بالعبور باتجاه تركيا.

وأقدمت الاستخبارات التركية على اعتقال مواطنين اثنين بالريف ذاته بتهمة أداء الخدمة الإلزامية لدى ما تسمى «الإدارة الذاتية» الكردية.

وذكرت مواقع إلكترونية معارضة أن ما تسمى «سرايا درع الثورة» أعلنت عبر «تيلغرام» أن مسلحيها نفذوا عملية نوعية بريف إدلب وقتلوا المتزعم الأمني للـ«النصرة» المدعو إبراهيم العلي المعروف بـ«أبو صهيب سرمدا».

وفي الـ١٨ من الشهر الماضي تحدثت وكالة «أنباء أسيا» عن تداول ناشطين سابقين على مواقع التواصل الاجتماعي تسجيلاً مصوراً يظهر فيه ستة أشخاص، يعلنون عن تشكيل ما يسمى «سرايا درع الثورة»، يمهلون خلاله تنظيم «النصرة» في إدلب، ثلاثة أيام لإطلاق سراح المعتقلين والمعتقلات، وفي حال عدم الاستجابة ستكون جميع مصالح «النصرة» هدفاً مشروعاً للتشكيل.

وبالأمس، نقلت مواقع إلكترونية داعمة للمعارضات، عن بعث في شؤون الجماعات الإسلامية يدعى محمود السايح، تشكيله في وجود مجموعة تحمل اسم «سرايا درع الثورة» في شمال غرب سورية، منافضة أو معارضة لتنظيم «النصرة»، معرباً عن اعتقاده بأنها مجرد «ستار» للتنظيم لتصفية الأشخاص المنتهية صلاحيتهم، والذين يشكلون خطراً محتملاً على استقرار الأوضاع الحالية في المناطق التي يسيطر عليها في محافظة إدلب وبعض مناطق ريف حلب.

وأوضح السايح أن أمني كبير يعيشه التنظيم، مضيفاً: إن متزعمي تنظيم «النصرة» هم وجود كاميرات المراقبة في شوارع المدينة، حيث يشرف عليها الجهاز الأمني التابع للتنظيم فقط.

وأشار المصدر، إلى أن عدداً من السكان يتهمون الجهاز الأمني التابع للتنظيم بالتورط في تلك السرقات التي لم تقتصر على السيارات فحسب بل الدراجات النارية ضمن المدينة ويرفها أيضاً.

بالمقابل، أقدم مسلحون من ميليشيات «فرقة السلطان مراد» على اختطاف سيدة من المهجرين إلى ناحية بلبل بريف مدينة عفرين المحتلة بريف حلب، وذلك أثناء محاولتها العبور الحدود السورية- التركية، عبر طرق تهريب، واحتجزتها مقابل دفع ١٠٠٠ دولار أميركي للسماح لها بالعبور باتجاه تركيا، وسط استنفار من ذويها في الناحية للضغط على الميليشيات والإفراج عنها، وذلك حسبما ذكرت مصادر إعلامية معارضة أمس.

وفي سياق متصل، أقدم مسلحو دورية مشتركة بين الاستخبارات التركية وما تسمى «الشرطة العسكرية» التابعة للميليشيات المسلحة الموالية للاحتلال التركي على اعتقال مواطنين اثنين، في دائرة الاتهامات.

وأضافت أن عملية قتل المتزعم الأمني في منطقة «النصرة» الملقب سرمدا، جاء في سياق من أعمال «أمنية الفصائل» التي تؤمن مرورها عبر الحواجز، ولاسيما القائمة (تنظيم النصرة) موكل إليها تنفيذ عمليات كي يبقى ما يسمى «الجهاز الأمني» التابع لـ«النصرة» بعيداً عن دائرة الاتهامات.

وأضافت أن «شؤون الجماعات الإسلامية» أيضاً من جهته ذكر في تصريح نقلته المواقع التي قالت إنه فضل عدم الكشف عن اسمه، أن عملية قتل المتزعم الأمني في تنظيم «النصرة» الملقب سرمدا، جاء في ظل اضطراب أمني كبير يعيشه التنظيم، مضيفاً: إن متزعمي تنظيم «النصرة» باحث آخر في شؤون الجماعات الإسلامية أعلنوا من جهته ذكر في تصريح نقلته المواقع التي قالت إنه فضل عدم الكشف عن اسمه، أن عملية قتل المتزعم الأمني في تنظيم «النصرة» الملقب سرمدا، جاء في ظل اضطراب أمني كبير يعيشه التنظيم، مضيفاً: إن متزعمي تنظيم «النصرة» هم وجود كاميرات المراقبة في شوارع المدينة، حيث يشرف عليها الجهاز الأمني التابع للتنظيم فقط.

وأشار المصدر، إلى أن عدداً من السكان يتهمون الجهاز الأمني التابع للتنظيم بالتورط في تلك السرقات التي لم تقتصر على السيارات فحسب بل الدراجات النارية ضمن المدينة ويرفها أيضاً.

وأعتبر أن «سرايا درع الثورة» اسم فضفاض يمكن أن يعمل تحته أكثر من طرف، ويمكن من خلاله تصفية حسابات بين هذه الأطراف في شمال غرب سورية.

ولم يستبعد الباحث أن تكون هذه المجموعة «من صنع تنظيم «النصرة» نفسه لتنفيذ عمليات قتل بحق معارضين له أو مشتقين عنه، لافتاً إلى أن «الجهاز الأمني» التابع للتنظيم «قادر على الوصول إلى أي شخص أو جهة تمارس نشاطاً معارضاً له».

وأضاف: إن تنظيم «النصرة» يحكم سيطرته على محافظة إدلب ومحيطها، ومن ثم من الصعوبة بمكان أن تنشط أي مجموعة أو ميليشيا داخل مناطق سيطرة التنظيم وتبقى خارج دائرة الاستهداف والسيطرة.

بموازاة ذلك، شهدت مدينة إدلب، خلال الـ٤٨ ساعة الفائتة، حوادث سرقة طالت ١٣ سيارة بينها ٣ تابعة لمنظمات محلية في مدينة إدلب، وذلك حسبما نقلت وكالة «نورث برس» الكردية أمس عن مصدر وصفته بـ«الخاص».

وأضاف: إن عمليات السرقة تتم على مرأى من أعين «أمنية الفصائل» التي تؤمن مرورها عبر الحواجز، ولاسيما

«قسد» تخطف طفلاً في منبج لتجنيده في صفوفها

أكدت شبكة «روجد سورية لحقوق الإنسان» أمس أن ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية- قسد» قامت بخطف طفل في مدينة منبج بريف حلب الشرقي بغية تجنيده قسرياً في صفوفها.

وقالت الشبكة في بيان حسب موقع «باسنيوز» الكردي إن «قسد» خطفت جدعان عدنان المحمد البالغ من العمر ١٦ عاماً من قرية الموسجلي في ريف مدينة منبج، وأفادته إلى معسكرات تجنيد الأطفال.

وأكدت الشبكة أن «قسد» مازالت مستمرة في انتهاكاتها ضد المدنيين والأطفال وتقوم باعتقال وخطف الأطفال واقتيادهم إلى معسكرات التجنيد وزجهم في معارك عسكرية.

وطالبت الشبكة، المجتمع الدولي ومنظمات حقوق الطفل بالقيام بواجباتها وحماية الأطفال والضغط على «قسد» من أجل وقف عمليات اختطاف الأطفال وعدم زجهم في حروب عسكرية، مشددة على ضرورة إعادة كافة الأطفال المختطفين إلى ذويهم.

وتتواصل حالات خطف وتجنيد الأطفال والقصر من قبل ما تسمى «الشبيبة الثورية» التابعة لـ«قسد» ولاسيما بعد إغلاق الأخيرة لمكتب حماية الطفل المعني بعمليات تجنيد من هم دون سن الـ١٨ بشكل رئيس، وتحويله لمكتب من دون صلاحيات مرتبط بما تسمى «هيئة المرأة» التابعة لها.

وتأتي تقرير بلاغ لما تسمى منظمة «سوريون من أجل الحقيقة والعدالة»، ٤٩ حالة تجنيد لأطفال في مناطق سيطرة «قسد»، خلال عام ٢٠٢٢، على يد «الشبيبة الثورية».

وكالات

سورية تشارك في ندوة ممثلي هيئات التدريب للقوات المسلحة العربية في القاهرة

بدء أعمال الندوة الـ٢٧ لممثلي هيئات التدريب في القوات المسلحة العربية برئاسة دولة الإمارات المتحدة (عن الانترنت)

بدأت في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية أمس أعمال الندوة الـ٢٧ لممثلي هيئات التدريب في القوات المسلحة العربية برئاسة دولة الإمارات المتحدة، وبمشاركة وفود من كل الدول العربية ومن بينها سورية بعد استعادة مقعدها في جامعة الدول العربية.

وفي ٢٥ حزيران الماضي، قدم السفير حسام الدين آلا أوراق اعتماده مندوباً دائماً لسورية لدى جامعة الدول العربية لأمين عام الجامعة أحمد أبو الغيط، وأكد في تصريح له عقب اللقاء، أهمية التعاون والتنسيق بين سورية والدول العربية، في مواجهة التحديات التي تواجه الأمة العربية ودولها، وأهمية الدور التنسيقي لجامعة الدول العربية في هذا المجال، مشيراً إلى أن استئناف مشاركة سورية باجتماعات الجامعة سيسهم في تعزيز هذا التعاون، بما يخدم القضايا العربية العليا ومصالح الدول الأعضاء.

وحسب موقع «اليوم السابع» الإلكتروني المصري، تناقش الندوة في الفترة من ١٦ إلى ٢٧ تموز الجاري صياغة ودراسة تأثير التهديدات الحديثة والحروب «اللامتماثلة» على العمليات والتدريب العسكري.

وخلال الافتتاح، أكد الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون العربية والأمن القومي بجامعة الدول العربية السفير خليل إبراهيم الذوادي أهمية مواصلة عقد هذه الندوات التي تعود بالفائدة الكبيرة على القوات المسلحة في الدول العربية، وتعزز علاقات التعاون بين القوات المسلحة في جميع الدول العربية.

واعتبر الذوادي أن موضوع هذه الندوة يحظى بصبغة خاصة لأهميته، والأهداف التي يمكن تحقيقها من خلال توحيد الأساليب العسكرية والتخطيط الإستراتيجي والعملياتي والاستفادة من المقومات البشرية لدى الجيوش العربية والتعامل مع مختلف الأسلحة والمعدات الحديثة والمتطورة لرفع تطوير الكفاءات العسكرية للقوات المسلحة بالدول العربية.

وحسب الذوادي فإن من الأهداف الأساسية لندوات رؤساء هيئات التدريب في القوات المسلحة العربية إعداد دراسة «استرشادية» موحدة تسهم في تطوير مهارات أفراد القوات المسلحة ودارسي الكليات العسكرية وتمكينهم من التعامل بشكل جيد مع مختلف الظروف، إضافة إلى العمل على رفع قدرات القادة المسؤولين عن التدريب للبحث الدائم والمستمر لتطوير الأساليب في كل المجالات من أجل توحيد العقائد العسكرية بالدول العربية، وهو ما ينعكس بالإيجاب على أفراد القوات المسلحة.

وأشار إلى حسن اختيار موضوع الندوة المذكورة بشأن تأثير التهديدات الحديثة والحروب اللامتماثلة على العمليات والتدريب العسكري، حيث تعد التهديدات الحديثة في الحروب اللامتماثلة من الأخطار المحدقة بالدول العربية وقواتها المسلحة، ومع التطور العلمي والتكنولوجي الهائل والاعتماد على التقنيات الحديثة في جميع مجالات الحياة استغلت الجماعات الإرهابية والتنظيمات المسلحة «غير النظامية» هذا التطور التكنولوجي واستخدامها في خلق أساليب جديدة لزعزعة الاستقرار في الأوطان معتمدة على سهولة الحصول على هذه التكنولوجيا.

وأكد أنه لا بد من معرفة ودراسة أخطار هذه الحروب وإيجاد السبل الملائمة واستخدام وسائل التعليم والتدريب الحديثة والذكية لتدريب القوات المسلحة على كيفية التصدي للتهديدات الحديثة والوقاية منها.

وكالات

.. وتؤكد أن السودان جزء غالٍ لا يتجزأ من شعبنا وأرضنا العربية

أعلنت سورية دعمها قرارات قمة القاهرة لدول جوار السودان الهادفة إلى وضع حد للأزمة السودانية المتفاقمة، ووقف سفك الدماء والدمار في السودان.

ونقلت وكالة «سانا» عن مصدر مسؤول في وزارة الخارجية والمغتربين قوله أمس: «انعقدت في القاهرة مؤخراً قمة دول جوار السودان بمشاركة الجامعة العربية والاتحاد الإفريقي، وذلك بهدف المساعدة على وضع حد للأزمة السودانية المتفاقمة».

وتابع: «خرجت هذه القمة بأفكار أكدت ضرورة الاحترام الكامل لسيادة ووحدة السودان وسلامة أراضيه وعدم التدخل في شؤونه الداخلية والتعامل مع النزاع القائم على أنه شأن داخلي، والتشديد على أهمية عدم تدخل أي أطراف خارجية في الأزمة».

وأضاف المصدر: «كما شددت القمة في بيانها الختامي على التزام الأطراف السودانية بالوقف الفوري والمستدام لإطلاق النار لإنهاء الأزمة والحفاظ على الدولة السودانية ومؤسساتها، وتوافقت القمة على تشكيل لجان بشأن إنهاء الأزمة».

وقال: إن «الجمهورية العربية السورية التي تعد السودان جزءاً غالياً وعزيزاً لا يتجزأ من شعبنا وأرضنا العربية تدعم قرارات قمة القاهرة وكل الجهود المخلصة التي بذلت لوقف سفك الدماء والدمار في السودان الشقيق، وتؤكد أهمية النتائج التي خرجت بها قمة القاهرة وتنفيذها، بما يخدم مصلحة الشعب السوداني في ضمان الأمن والاستقرار»، وأردف المصدر: إن «انتقال الأزمات الخطيرة من بلد عربي إلى آخر نتيجة تدخلات خارجية أصبح معروفاً، ويقتضي من كل دولنا العربية والدول الصديقة المخلصة العمل على وقف هذه الأزمات، ومنع استثمارها لمصالح ضيقة لن لا يريد لأمتنا الخير والأمن والاستقرار والتنمية».

وانزلق السودان إلى هاوية الاقتتال بين الجيش وقوات «الدعم السريع» في الخامس عشر من نيسان الماضي، على حين كانت الأطراف العسكرية والمدنية تضع اللمسات النهائية على عملية سياسية كان من المفترض أن تفضي إلى تشكيل حكومة مدنية.

وكالات

حزب الله جدد تأييده التواصل معها.. والخارجية: دور بوحبيب يتمثل بالتواصل والقيام بالاتصالات

جهات سياسية لبنانية: تلقينا رسائل من دمشق تؤكد التزامها بخطوة عودة النازحين

في الوقت الذي أكدت فيه جهات سياسية لبنانية أنها تلقت إشارات واضحة من مرجعيات سورية التزام دمشق بخطوة عودة النازحين التنسيق الرسمي بين بيروت ودمشق هو الذي يفعّل تلك العودة التي ستكون مرتبطة بضمانات أمنية أساسية».

وحسب تلك الجهات، فإن الحراك الدبلوماسي بين سورية ولبنان لن يتوقف أبداً، والدليل أن سورية مفتوحة على استقبال الوفد اللبناني المعني بمناقشة أزمة النزوح ولا إلغاء لأي زيارات مقررة رغم دمشق وبحث مسألة اللاجئين، وأشارت إلى أن توصيات صدرت عن جامعة الدول العربية قبل أشهر قليلة، وأكدت وجوب حلّ أزمة النازحين.

والأربعاء الماضي تبنى البرلمان الأوروبي قراراً حول إبقاء اللاجئين السوريين في لبنان.

وأول من أمس، وصف وزير المهجرين في حكومة تصريف الأعمال اللبنانية عصام شرف الدين في تصريح لمراسلة «الوطن» في بيروت، القرار بأنه مجحف ومشبوه وقال: هذا القرار «مرفوض رفضاً قاطعاً من جهتنا كحكومة لبنانية وكرأي عام لبناني وعربي».

وبالأمس، رأى عضو المجلس المركزي في حزب الله اللبناني الشيخ نبيل قاووق أن «قرار الاتحاد الأوروبي السافر والاستفزازي والاستبدادي حول إبقاء النازحين في لبنان يشكل إساءة وعدواناً على السيادة والكرامة اللبنانية، وتهديداً حقيقياً للاستقرار والوحدة الوطنية» وذلك حسبما ذكرت قناة «المنار» الإخبارية اللبنانية.

وأكد قاووق أن «لبنان ليس ملزماً بأي شيء من التوصيات الأوروبية، وعليه أن يعمل لمصلحته تعجيل التواصل مع الحكومة السورية لإيجاد المخارج المناسبة التي تعجل معالجة أزمة النازحين».

وأول من أمس، أكد نائب الأمين العام لحزب الله نعيم قاسم التواصل مع دمشق بخصوص ملف النازحين السوريين.

في غضون ذلك، أصدرت وزارة الخارجية اللبنانية بياناً نقلته موقع «النشرة» الإلكتروني اللبناني بخصوص الأنباء التي أوردتها قناة «المنار» اللبنانية أول من أمس حول «اعتذار بو حبيب عن ترؤس الوفد الحكومي الذي من المقرر أن يزور دمشق لمناقشة ملف النازحين» وقالت: «تناقلت بعض وسائل الإعلام أخباراً مفادها عدم رغبة وزير الخارجية والمغتربين عبدالله بو حبيب برئاسة الوفد الوزاري المؤلف للتباحث مع السلطات السورية بمعالجة أزمة النزوح، وما ربطته بعض التحليلات بتطورات وقرارات أجنبية صادرة حديثاً تتعلق بهذا الملف، وغيره من الاستنتاجات».

وأوضحت، أن «دور وزير الخارجية فيما يتعلق بالنازحين السوريين في لبنان هو بالتواصل والقيام بالاتصالات الدبلوماسية والسياسية مع الاشقاء العرب وبالأخص السوريين وسائر الدول الصديقة، وهو الأمر الذي يقوم به حاضراً ومستقبلاً وبالتنسيق مع رئيس الحكومة، وسيتابعه باستمرار».

أما ما يتعلق بالمسائل التقنية، قالت الوزارة: إنها «تعود صلاحية متابعتها للوزراء والأجهزة المختصة كل ضمن اختصاصه، بما يتكامل ولا يتعارض مع الشق المناط بوزير الخارجية والمغتربين، كذلك، يحفل جدول أعمال وزارة الخارجية والمغتربين في الأشهر المقبلة بمناسبات عدة تتطلب حضوراً ومشاركة رفيعة المستوى، ومنها اجتماع اللجنة الوزارية العربية المنبثقة عن اجتماع عمان بشأن الحوار مع سورية في منتصف شهر آب المقبل، يليها في نفس الشهر التجديد لـ«اليونيفيل» في مجلس الأمن الدولي في نيويورك، اجتماع وزراء الخارجية العرب في النصف الأول من أيلول المقبل، المشاركة في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في النصف الثاني من أيلول في نيويورك أيضاً، وغيرها من اللقاءات والمؤتمرات الإقليمية والدولية».

وكالات

مُسيّرة للاحتلال التركي استهدفت سيارة لـ«قسد» في ريف منبج

الجيش يفرض الهدوء بسهل الغاب وريف إدلب ويواصل تمشيط بادية دير الزور

| حماة - محمد أحمد خبازي
دمشق - الوطن - وكالات

فرض الجيش الهدوء في محاور التماس بقطاعي ريفي حماة وإدلب من منطقة خفض التصعيد شمال غرب البلاد، على حين استهدفت مسيرة للاحتلال التركي، سيارة عسكرية تابعة لميليشيات « قوات سورية ديمقراطية- قسد» بريف منبج شرق حلب.

وبين مصدر ميداني لـ «الوطن» أن الهدوء الحذر ساد محاور التماس يوم أمس في سهل الغاب الشمالي الغربي وريف إدلب الجنوبي وأوضح أن تلك المحاور لم تشهد- حتى ساعة إعداد هذا الخبر مساء أمس- أي تحرك للمجموعات الإرهابية أو أي خرق للوضع الميداني.

وعزا ذلك إلى استهدافات الجيش الكثيفة برمايات مدفعيته الجارية وهو ما كبدهم خسائر فادحة.

ولفت المصدر إلى أن وحدات الرصد والمتابعة تراقب عن كثب تحركات لقيادات ضمن صفوف الراجلة لاستهدافهم بالوسائط النارية في الوقت المناسب.

في الأثناء ذكر مصدر ميداني لـ«الوطن» إلى أن وحدات الجيش تواصل تمشيط قطاعات بادية دير الزور من خلايا تنظيم داعش وأوضح أن عمليات التمشيط تسير وفق الخطة العسكرية الموضوعة لتطهير تلك القطاعات من الدواعش.

ولفت أن الدواعش تلقوا مؤخراً ضربات موجعة بأيدي بواسل الجيش في تلك القطاعات.

وإلى شمال البلاد حيث ذكرت مصدر إعلامية معارضة أن مسيرة تابعة للاحتلال التركي استهدفت سيارة عسكرية تابعة لـ«قسد» تزامنا